

نظرة تحليلية لتطور الإنفاق الحكومي في الجزائر 1980-2016

غانيه هيفاء**

ريمي رياض*

تاريخ الایداع: 2018/02/01 تاريخ القبول: 2018/05/13 تاريخ النشر: 2018/09/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تطور حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة الممتدة من 1980 إلى 2016 من خلال تسليط الضوء على مفهوم الإنفاق الحكومي وتقسيماته في الجزائر وإلقاء نظرة على تطور أسعار النفط العالمية ومن ثم التوجه إلى مراحل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة. ولقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر خلال فترة الدراسة تنتهج سياسة توسعية وأن أهم عامل يتحكم في حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر هو أسعار النفط حيث أن الحكومة تحدد نفقاتها وترسم مشاريعها التنموية على أساسه.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، برامج الإنعاش الاقتصادي، نفقات التجهيز، نفقات التشغيل.

Abstract:

This study aims to analyze the evolution of the volume of government expenditure in Algeria for the period from 1980 to 2016 by highlighting the concept of government expenditure and its divisions in Algeria and taking a look at the development of international oil prices and then going to the stages of development of government expenditure in Algeria during the period under study. The study found that Algeria during the period of study pursued an expansionist policy and that the most important factor controlling the volume of government expenditure in Algeria is oil prices as the government identifies its expenditures and draws up its development projects on the basis thereof.

Keywords: government spending, economic resuscitation programs, capital expenses, current expenses.

* أستاذ محاضر أ، جامعة الوادي، riadh-rimi@univ-eloued.dz

** طالبة دكتوراه، جامعة الوادي، hayfa.ghania@yahoo.com

المقدمة:

يعد الإنفاق الحكومي أحد أهم أدوات السياسة المالية وأكثرها فاعلية في النهوض بالاقتصاد الوطني، فهو يعتبر من أسرع وأنجع الأدوات المالية في التعامل مع حالة الاقتصاد من خلال سياستي الانكماش أو التوسع أي زيادة الإنفاق أو كبحه، فالزيادة في الإنفاق الحكومي تلجأ إليه الدول وخاصة النامية منها لتطوير اقتصادياتها من خلال إنشاء مشاريع ومنشآت قاعدية التي تعمل على توفير مناخ استثماري لجلب المستثمر الأجنبي، أما في الجزائر وبصفتها دولة نامية فالإنفاق الحكومي فيها يعتبر من أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، ففي الجزائر ولقلة فاعلية إنتاجها وأدواتها المالية الأخرى في جلب الإيرادات يعتبر النفط أهم مورد مالي لها، حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري على مداخيل وإيرادات قطاع المحروقات بنسبة تفوق 95% لتمويل النشاط الاقتصادي ونفقاته¹.

ونتيجة للبحوحة المالية التي شهدتها الجزائر مطلع القرن الواحد والعشرين اثر ارتفاع أسعار النفط أخذت الحكومة تتوسع في الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري، لذا خلال فترة الدراسة التي تمتد من 1980 إلى سنة 2016 نلاحظ أن تطور الإنفاق الحكومي يرتبط بالدرجة الأولى بأسعار النفط حيث أنها إذا ارتفعت هذه الأخيرة زاد الإنفاق الحكومي وإذا انخفضت انخفض الإنفاق الحكومي، أي أن تراجع الإنفاق في الجزائر يترجم دائما بصدمات خارجية تتعلق بأسعار النفط والغاز في الأسواق الدولية، وعلى الرغم من التطور الذي شهده الإنفاق الحكومي في الجزائر إلا أن الحكومة لم تستطع تحديد الحجم الأمثل للإنفاق حتى يكون لهذا الإنفاق إنتاجية². ومن هذا المنطلق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

بما تفسر الزيادة المستمرة للإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016 ؟

وبغية الإجابة على التساؤل الرئيسي والإلمام بجوانب الموضوع فلقد تم تسليط الضوء على النقاط التالية:

- مفهوم الإنفاق الحكومي وتطوره؛
- تقسيمات النفقات العامة في الجزائر؛
- تطور أسعار النفط العالمية؛
- مراحل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر من 1980 إلى 2016.

1. **تعريف الإنفاق الحكومي:** اختلفت التعاريف في تحديد المعنى العام للإنفاق الحكومي لكن جل هذه التعاريف تركز على الخصائص الأساسية له، ويمكن أن يعرف على أنه "مبالغ نقدية تخرج من الذمة المالية لدولة أو أحد تنظيماتها بهدف إشباع حاجة عامة"³، أو أنه "مجموعة من المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة يهدف لإشباع حاجات معينة للمجتمع التي تنظمه هذه الدولة"⁴، ومن خلال التعريفين السابقين نستخلص أن الإنفاق الحكومي يركز على ثلاث خصائص أساسية وهي: أنه مبلغ نقدي؛ تنفقه هيئة عامة؛ بغية إشباع حاجة عامة.

2. **تطور الإنفاق الحكومي:** يدل حجم النفقات العامة على مقدار الحاجات العامة التي تقوم الدولة بتأمينها للمواطنين، فكلما زادت النفقات العامة أدى ذلك إلى زيادة إشباع رغبات المواطنين الضرورية تم الكمالية، ودل ذلك على توسع دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية⁵، وحسب الملاحظة المعروفة التي قدمها الاقتصادي الألماني أدولف فاغنر عام 1893 والتي تحدد أن حجم القطاع العام في اقتصاد ما ينمو مع نمو الدخل وإن هذه العلاقة ضمنية ناتجة من النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى تغيرات هيكلية كبيرة في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وإلى نمو في الطلب الكلي الذي يقوم بتلبية جزء منه القطاع العام وهو ما يؤدي إلى نمو القطاع الحكومي في الاقتصاد⁶، ووفقا لفاغنر فإن هناك ثلاثة أسباب تعمل على زيادة دور الحكومة في النشاط الاقتصادي⁷:

- عامل التصنيع والتحديث، مما يستوجب قيام السلطة بهذه الأعمال، ويستدعي ذلك زيادة الإنفاق العام على المجالات التي تضمن فرض العقود والاتفاقيات وحفظ الأمن والعدل وحكم القانون؛
- عامل النمو في الدخل الحقيقي يؤدي لا محالة إلى التوسع النسبي في الإنفاق الرفاهي والثقافي والتعليمي؛
- عامل التطور الاقتصادي والتغيرات السريعة يتطلب أن تسيطر الحكومة على إدارة الاحتكارات الطبيعية، وذلك من أجل زيادة كفاءة الأداء الاقتصادي، وكذلك لتوفير الاستثمارات اللازمة في بعض القطاعات التي يحجم عنها القطاع الخاص.

ثانيا: تقسيمات النفقات العامة في الجزائر

قام المشرع الجزائري بتبويب النفقات العامة حسب الهدف الذي تنفق من أجله إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز والاستثمار حيث توضع النفقات المتشابهة والتي ترمي إلى أغراض معينة مع بعض، بحيث أن كل نفقة يكون الهدف منها الحصول على مستلزمات تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة تعتبر من قبيل نفقات التسيير، أما إذا كان الهدف من عقد النفقة العامة هو زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد من خلال اقتناء التجهيزات المختلفة وكذلك هدفها تكوين رأس المال فإن هذه النفقات هي من قبيل نفقات التجهيز⁸.

1. نفقات التسيير: وفقا للمادة 05 من القانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية فإن نفقات التسيير تتضمن تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة⁹، وحسب المادة 24 من قانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب هي: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛ تخصيصات السلطات العمومية؛ النفقات الخاصة بوسائل المصالح والتدخلات العمومية.

2. نفقات التجهيز : حسب المادة 06 من قانون 21/90 تسجل نفقات التجهيزات العمومية ونفقات الاستثمارات والنفقات بالرأسمال في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برامج وتنفذ باعتمادات الدفع، تمثل رخص البرامج الحد الأعلى للنفقات التي يؤذن للأمرين بالصرف باستعمالها في تنفيذ الاستثمارات المخططة وتبقى صالحة دون أي تحديد لمدتها حتى يتم إلغاؤها وتمثل اعتمادات الدفع التخصيصات السنوية التي يمكن الأمر بصرفها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المبرمة في إطار رخص البرامج المطبقة¹⁰. وتنص المادة 35 من قانون 17/84 على تجميع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة للميزانية العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاثة أبواب وهي: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛ النفقات الأخرى بالرأسمال.

ثالثا: تطور أسعار النفط العالمية

يعد تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية من الأمور الخطيرة جدا للاقتصاد العالمي، وذلك لكون النفط أكبر سلعة يتم تبادلها تجاريا سواء كان ذلك من ناحية الحجم أو من ناحية القيمة التأثيرية لهذه السلعة¹¹، ولقد مرت أسعار النفط في الأسواق العالمية بتذبذبات وصدمات عديدة كانت نتيجة لما يحدث في الساحة الدولية من حروب وأزمات مالية واقتصادية وغيرها مما أثرت على كميات عرضه وكذا الطلب عليه فتذبذبت أسعاره صعودا ونزولا، وانطلاقا من أزمة حظر البترول سنة 1973 نجد أن الأسعار ارتفعت بشكل كبير لتقفز من 2.48 دولار سنة 1972 إلى 11.58 دولار سنة 1974 أي بارتفاع يقارب 370%،

ورغم إعلان نهاية الحظر سنة 1974 إلا أن الأسعار واصلت ارتفاعها وتبع ذلك حرب 6 أكتوبر والثورة الإيرانية وهو ما جعل سعر البترول يصل سنة 1980 مستويات قياسية ببلوغه 36.83 دولار، أعقب ذلك انخفاض الأسعار في مرحلة ما يسمى انهيار الثمانينات وذلك رغم أن منطقة الشرق الأوسط شهدت الحرب العراقية الإيرانية وغزو العراق للكويت إلا أن الأسعار بقيت في مستويات منخفضة رغم مكانة هذه الدول في سوق النفط، وانطلاقاً من سنة 2001 شهدت الأسعار ارتفاعاً مستمراً حيث انتقلت من 24.4 دولار سنة 2001 إلى 115.22 دولار سنة 2013 أي بارتفاع قارب الـ 372% في ظرف 13 سنة، وهذا راجع لعدة أسباب أهمها أعمال العنف في العديد من الدول المنتجة للنفط، بالإضافة إلى استمرار نمو الاقتصاد العالمي رغم مروره بأزمة الرهن العقاري وارتفاع معدلات النمو في العديد من الدول المستوردة مما دفع بالطلب العالمي للارتفاع وبالتالي ارتفاع الأسعار¹². أما في سنة 2014 انخفض سعر برميل النفط من 110 دولار في جوان 2014 ليصل إلى 30 دولار مطلع 2016 حيث انخفضت أسعار النفط بمعدل تجاوز 72%¹³.

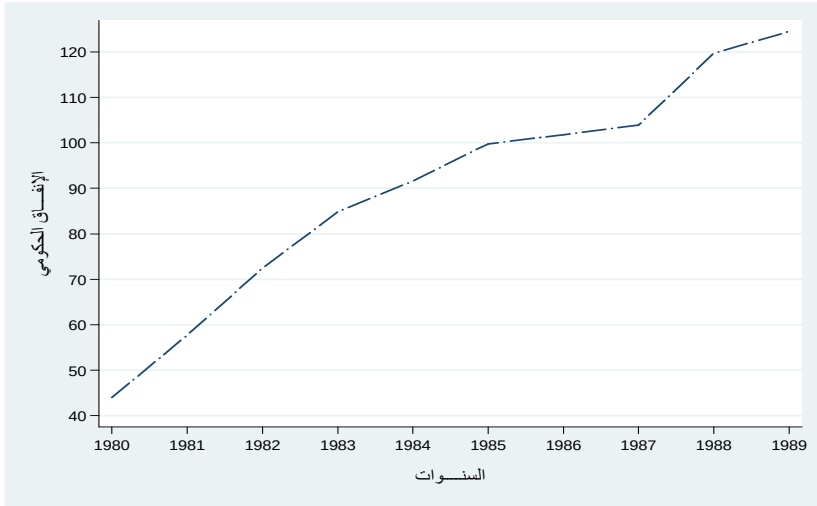
رابعاً: مراحل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر من 1980 إلى 2016

النفقات العامة في الجزائر وخلال الفترة من 1980 إلى غاية 2016 عرفت العديد من التذبذبات صعوداً ونزولاً بمقدار المبالغ الذي تخصصها الدولة لنفقات العامة وهذا راجع للعديد من الأسباب التي مرت بها الجزائر منها أزمة البترول 1986، العشرية السوداء وكذا الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ومن ثم الانتعاش الذي شهده سوق النفط والارتفاع الكبير لأسعار البترول ومن ثم عودة انتكاسته، لذا وللظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري يمكن تقسيم الإنفاق الحكومي إلى أربعة مراحل أساسية وهي:

1. المرحلة الأولى تطور الإنفاق الحكومي من 1980 إلى 1989:

نلاحظ من خلال الشكل رقم (01) أنه خلال الفترة 1980-1984 هناك زيادة في الإنفاق الحكومي حيث كان 44.01 مليار دينار سنة 1980 وبلغ 91.6 مليار دينار سنة 1984 وهذه الزيادة نتيجة لتبني الدولة المخطط الخماسي الأول الذي استهدف المؤسسات بعمليات إصلاح شاملة، سنة 1986 أدى انخفاض النفط إلى انخفاض كبير في إيرادات الجزائر وهو ما يفسر الزيادة الطفيفة حيث كان الإنفاق الحكومي سنة 1985 يقدر بـ 99.8 مليار دينار ليصل إلى 101.81 سنة 1986 أي بنسبة زيادة 2.01% حيث أنه كان "سعر البرميل سنة 1985 يصل إلى 27.56 دولار ووصل سنة 1986 إلى 14.44 دولار"¹⁴ ليضرب اقتصاد الجزائر أزمة بترولية أدت إلى انخفاض مواردها المالية بـ 4.8 مليار دولار.

الشكل رقم (01): يبين تطور الإنفاق الحكومي 1980 إلى 1989



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01).

ومن الملاحظ أيضا أنه خلال سنتي 1984-1987 هناك تباطؤ في زيادة الإنفاق الحكومي الذي يرجع إلى زيادة العجز المالي خلال هذه الفترة، أما في سنة 1988 فلقد زاد الإنفاق الحكومي ليصل 119.7 مليار دينار أي بمعدل زيادة 15.21% وذلك نتاجا لتبني الدولة للإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بإعادة هيكلة القطاع الفلاحي. ومن الملاحظ خلال هذه الفترة أن نفقات التسيير تتزايد بوتيرة أسرع من نفقات التجهيز حيث أنه كانت نفقات التسيير 26.78 مليار دينار سنة 1980 في حين أن نفقات التجهيز بلغت 17.2 مليار دينار حيث وصلت نفقات التسيير سنة 1989 إلى 80.2 مليار دينار في حين بلغت نفقات التجهيز في نفس السنة 44.3 مليار دينار، ويفسر هذا التزايد في نفقات التسيير إلى ارتفاع في الدين العام للدولة حيث أنه كان سنة 1985 ما يقارب 18 مليار دولار ليصل سنة 1989 إلى 24 مليار دولار.

2. المرحلة الثانية تطور الإنفاق الحكومي من 1990 إلى 1998:

نلاحظ من خلال الشكل رقم (02) أن الإنفاق الحكومي في تزايد مستمر بين سنتي 1990 و 1993 حيث كان 136.5 مليار دينار سنة 1990 وبلغ 746.6 سنة 1993 وهذا راجع لعملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية خلال هذه الفترة وكذا إنشاء صندوق الفئات المحرومة الذي يتلقى إيراداته من إيرادات الميزانية العامة سنة 1993.

الشكل رقم (02): يبين تطور الإنفاق الحكومي 1990 إلى 1998



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02).

أما في سنة 1994 فلقد شهدت انخفاضا في الإنفاق العام بنسبة 24.15% والذي كان نتاجا لانخفاض آخر في أسعار النفط وتدهور الوضع الأمني الذي انجر عنه تهرب في التمويل الخارجي، وعلى الرغم من الارتفاع الملحوظ سنة 1995 حيث ارتفع الإنفاق الحكومي بنسبة 34.13% إلا أنه انخفض سنة 1996 بنسبة 4.61% وذلك راجع للإصلاحات الهيكلية التي انتهجتها الجزائر بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي التي استهدفت ترشيد النفقات ورفع الدعم المقدم من طرف الدولة التي استمرت إلى سنة 1998، أما نفقات التسيير والتجهيز خلال هذه الفترة فلقد تطورت بوتيرة متسارعة حيث كانت نفقات التسيير سنة 1990 حوالي 88.8 مليار دينار لتصل سنة 1998 إلى 663.9 مليار دينار وهذا نتيجة تزايد الإنفاق على الرواتب وأجور المستخدمين وكذا تسديد المديونية العمومية، أما نفقات التجهيز سنة 1990 فكانت 47.7 مليار دينار لتصل سنة 1998 إلى 211.9 مليار دينار ومن الملاحظ أنه هناك انخفاض من سنة 1994 حيث كانت نفقات التجهيز 285.9 مليار دينار لتصل سنة 1998 إلى 211.9 وذلك راجع للاصلاحات الهيكلية المنتهجة في هذه الفترة والتي أشترط فيها صندوق النقد الدولي تقليص دور الدولة وفتح المجال أما القطاع الخاص.

3. المرحلة الثالثة تطور الإنفاق الحكومي من 1999 إلى 2009:

سعت الجزائر ومنذ سنة 2001 إلى انتهاج سياسة مالية توسعية التي كانت نتاجا لارتفاع المستمر لأسعار البترول، وتمثل هذا التوسع في وضعها لمجموعة من البرامج الاستثمارية العمومية وتخصيص ميزانية ضخمة لها قصد النهوض بالاقتصاد الجزائري، وقبل الولوج في برامج الإنعاش الاقتصادي سنلقى الضوء على مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي والهدف منها ومن ثم التطرق إلى برامج الإنعاش الاقتصادي.

- مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي والهدف منها: من بين المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي، هنالك إمكانية استخدام سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز

الطلب الكلي وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود. وتعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب ومن ثم فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانية إضافة إلى بعض الوسائل النقدية. وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كينزي، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق الخاص و/أو العمومي، الاستهلاكي و/أو الاستثماري (قصد تحفيز الإنتاج) وتشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة¹⁵.

- **برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2014** : مع بداية الألفية الثالثة وانتعاش أسواق النفط ركزت الجزائر على النمو الاقتصادي من خلال إعداد برامج تعمل على المستوى الداخلي لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، وتتمثل هذه البرامج في :

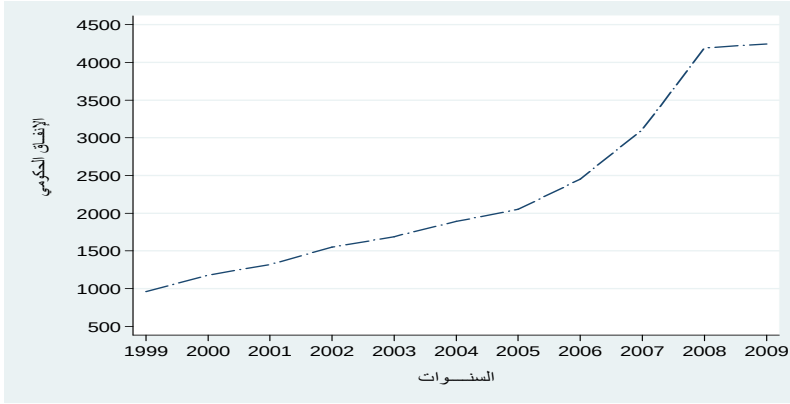
✓ **المخطط الثلاثي 2001 إلى 2004** : أو ما يعرف ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج وجه أساسا للعمليات و المشاريع الخاصة بدعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الفلاحية ، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري ، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية، تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية و دعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية¹⁶.

✓ **المخطط الخماسي الأول 2005-2009**: ويعرف بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الذي خصص له مبلغ يقدر بـ 4202,7 مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية وهي: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، برنامج تطوير الهياكل القاعدية ، برنامج دعم التنمية الاقتصادية، برنامج تطوير الخدمة العمومية وبرنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة¹⁷.

✓ **المخطط الخماسي الثاني 2010-2014**: يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع من قبل البرنامج الخماسي للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 من النفقات 21.214 مليار دينار جزائري أو ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين هما¹⁸:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دينار جزائري، ما يعادل 130 مليار دولار؛
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار جزائري ما يعادل 156 مليار دولار.

الشكل رقم (03): يبين تطور الإنفاق الحكومي 1999 إلى 2009



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03).

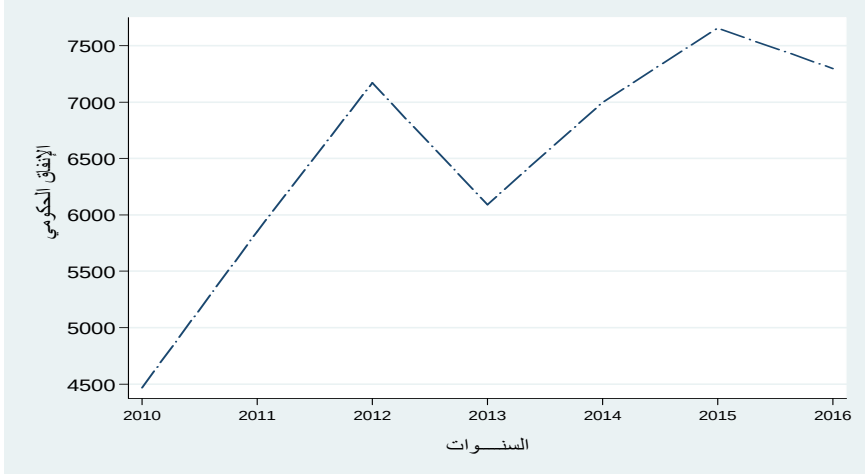
يلاحظ من خلال الشكل رقم (03) ارتفاع وتيرة الإنفاق الحكومي من 961.7 مليار دينار سنة 1999 إلى 4246.3 مليار دينار جزائري ومن أسباب هذه الزيادة استقرار الاقتصاد الكلي والبحبوحة المالية الذي شهدتها الجزائر مع بداية الألفية الثالثة والذي كان ناتجا لارتفاع الملحوظ للأسعار النفط بين سنتي 2000 و 2001 حيث بلغت سنة 2004 حدود 40 دولار للبرميل مما أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف سنة 2000 إلى 11.9 مليار دولار، لذا أخذت الدولة في انتهاج سياسة توسعية في الإنفاق العام قصد الخروج من الأزمات الاقتصادية وما خلفته من مستوى معيشي متدهور وارتفاع في نسبة البطالة والتضخم، فظهر ما يعرف ببرامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وعرفت هذه المرحلة برنامجين هما برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 والتي سعت نحو تحسين الخدمات العمومية والتنمية المحلية . ورفع معدلات النمو وتحسين المستوى المعيشي للسكان. ومن الملاحظ أن نفقات التسيير عرفت نوعا من التذبذب والانخفاض وذلك نظرا لتزايد مستمر الذي عرفته نفقات التجهيز خلال هذه العشرية حيث كانت سنة 1999 186.9 مليار دينار وبلغت سنة 2009 حوالي 1946.3 مليار دينار حيث كان من أسباب هذا الارتفاع توجه الدولة نحو إنشاء البنية القاعدية وتبني برامج الانتعاش الاقتصادي.

4. المرحلة الرابعة تطور الإنفاق الحكومي 2010 إلى 2016:

يلاحظ من الشكل رقم (04) أن الإنفاق الحكومي خلال سنتي 2010 - 2012 في ارتفاع مستمر حيث كان سنة 2010 ما يقارب 4512.8 مليار دينار جزائري وبلغ 7169.9 مليار دينار سنة 2012 وذلك راجع للارتفاع أسعار البترول حيث أن سعر البرميل سنة 2011 بلغ 112.9 دولار ووصل سنة 2012 إلى 111 دولار، مما

جعل الدولة تتوسع في الإنفاق من خلال ضخ مبالغ مالية ضخمة في الاقتصاد للتنفيذ المخطط الخماسي 2010-2014.

الشكل رقم (04): يبين تطور الإنفاق الحكومي 2010 إلى 2016



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (04).

وفي سنة 2015 بلغ الإنفاق الحكومي 7656.3 مليار دينار مقابل 6995.7 مليار دينار أي بمعدل زيادة بلغ 9.4% في حين أن سنة 2016 قد عرفت تراجعاً حيث بلغ الإنفاق الحكومي فيها 7297.5 مليار دينار أي بمعدل انخفاض 4.7% والذي كان نتيجاً لانخفاض أسعار النفط، أما نفقات التشغيل فلقد عرفت تزايداً مستمر منذ سنة 2011 الذي كانت نتاجاً لزيادة في نفقات المستخدمين حيث بلغت في هذه السنة 3879.2 مليار دينار لتصل في سنة 2014 إلى 4494.3 مليار دينار على الرغم من أنها عرفت تراجعاً طفيفاً سنة 2013، أما نفقات التجهيز فلقد عرفت تصاعداً مستمراً منذ سنة 2011 حيث كانت 1807.9 مليار دينار لتصل سنة 2015 إلى 3039.3 مليار دينار وذلك ناتجاً لزيادة نفقات البنية الاقتصادية والإدارية، وفي سنة 2016 شهدت نفقات التجهيز انخفاضاً بمعدل 10.8% عن سنة 2015 وذلك لتوجه الحكومة نحو إلغاء وتوقيف العديد من المشاريع نظراً للأزمة البرتولية التي تعصف بالاقتصاد الوطني.

الخاتمة:

في ثمانينيات القرن الماضي عرفت الجزائر تغييراً كبيراً في اقتصادها جراء الأزمة النفطية التي عصفت باقتصادها سنة 1986، التي كشفت عن مدى هشاشة وضعف الهيكل الاقتصادي في الجزائر ومدى ارتباطه بالنفط حيث باتت الحكومة الجزائرية تبني سياستها المالية ومشاريعها الاقتصادية على أسعاره، لذا ونتيجة للهبوط المالي التي عرفت البلاد قامت بجملة من الإصلاحات والتغيرات التي من شأنها أن تقلل من الإنفاق العام والتوجه نحو خصوصية العديد من القطاعات ورفع الدعم عن العديد من السلع، لكن ومع بؤار ارتفاع أسعار النفط

عادت الحكومة من جديد إلى رفع الإنفاق الحكومي عن طريق ما يعرف ببرامج الانتعاش الاقتصادي.

ولقد توصلت هذه الدراسة التي تحلل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة الممتدة من 1980 إلى 2016 إلى أنه يمكن القول أن الجزائر تفتتج سياسة مالية توسعية خلال الفترة محل الدراسة على الرغم من وجود بعض الاختلالات التي تؤدي بالحكومة إلى كبح الإنفاق ومن بعد معاودة التوسع فيه حيث أن الحكومة لم تتوصل إلى حجم الإنفاق الأمثل الذي يحقق إنتاجية اقتصادية، فالجزائر ونتيجة لعدم تنوع مصادرها المالية تعتمد وبشكل كبير على المحروقات ومشتقاتها في تمويل نفقاتها حيث أنه وعلى طول الفترة محل الدراسة نلاحظ أنه كل زيادة في الإنفاق الحكومي أو نقصانه بشقبة التجهيز والتسيير يرتبط بشكل أو بآخر بأسعار البترول وأن أي تذبذب في أسعار هذا الأخير لها تأثير مباشر على الإنفاق الحكومي.

الهوامش والمراجع

- ¹ ليلية غضبانية، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2012)، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، 2015، ص: 72.
- ² دهماني محمد ادريوش-ناصر عبد القادر، النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فاغنر باستعمال مقارنة منهج الحدود ARDL، مجلة الاقتصاد والمناخ، منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، العدد 11، 2012، ص: 03.
- ³ زيد منير عبودي، إدارة المؤسسات العامة وأسس تطبيق الوظائف الإدارية عليها، دار الشروق لنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2009، ص: 235.
- ⁴ بتول مطر الجبوري - دعاء محمد الزامل، دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد الأول، العراق، سنة 2014، ص: 192.
- ⁵ بلوافي محمد- يمان ليلى، أداة الإنفاق الحكومي في السياسة المالية بالجزائر 1992-2011، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، العدد 05، جويلية 2013، ص: 205.
- ⁶ حمد بن محمد آل الشيخ، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون فاغنر شواهد دولية، مجلة جامعة الملك سعود، 2002، ص: 136.
- ⁷ أحمد سلامي، العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة تطبيقية للفترة (1970-2013)-، مجلة أبحاث اقتصادية، العدد السابع عشر، جوان 2015، ص: 53.
- ⁸ محمد بن عزة - يحيى زروقي، إشكالية تطور الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر رؤية تحليلية وقياسية لقانون "A.WAGNER" ودراسة "MUSGRAVE" حول زيادة النفقات العامة، مجاميع المعرفة، المجلد 2، العدد 2، ص: 41.
- ⁹ المادة 5، القانون 21/90 مؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق لـ 15 أوت 1990 المتعلق بالخاصة العمومية.
- ¹⁰ المادة 6، القانون 21/90 مؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق لـ 15 أوت 1990 المتعلق بالخاصة العمومية.
- ¹¹ عبد الصمد سعدون الشمري - خضير عباس أحمد الندوي، اتجاهات الإيرادات النفطية العراقية بعد 2003 في ظل تذبذبات أسعار النفط العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 68، العراق، ص: 258.

- ¹² فوكة فاطمة – مرقوم كلثوم، تقلبات أسعار النفط ، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 03، السداسي الثاني، 2016، ص:22.
- ¹³ عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة لتكيف مع الصدمة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر ص:01.
- ¹⁴ خالد منه، انهيار أسعار النفط ومحاولات الإصلاح في الدولة الربيعية الجزائر مثالا، مجلة عمران، العدد 5/18، خريف 2016، ص:132.
- ¹⁵ محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة-، العدد 2012/10، ص: 148.
- ¹⁶ نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، جامعة حسنية بن بوعلي، شلف، العدد 9-2013، ص:46.
- ¹⁷ نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص: 47.
- ¹⁸ برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء 2010/05/24 برئاسة رئيس الجمهورية المتعلق ببرنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 <http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf>

الجدول رقم(01): يوضح تطور الإنفاق الحكومي من 1980 إلى 1989

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	الإنفاق الحكومي	نسبة الزيادة	نفقات التسيير	نسبة النمو	نفقات التجهيز	نسبة النمو
1980	44.01	-	26.79	-	17.2	-
1981	57.7	31.01	34.21	27.7	23.5	36.6
1982	72.44	26	37.9	10.9	34.4	46.4
1983	84.82	17.1	44.4	17.2	40.4	17.4
1984	91.6	8	50.27	13.22	41.3	2.2
1985	99.8	8.9	54.7	8.8	45.2	9.4
1986	101.81	2.01	61.15	11.8	40.7	-10.0
1987	103.9	2.05	63.8	4.3	40.2	-1.2
1988	119.7	15.21	76.2	19.4	43.5	8.21
1989	124.5	4.01	80.2	5.2	44.3	1.8

المصدر:

http://www.ons.dz/img/pdf/ch12-finances_publiques_arabe.pdf

الجدول رقم(02): يوضح تطور الإنفاق الحكومي 1990 إلى 1998

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	الإنفاق الحكومي	نسبة الزيادة	نفقات التسيير	نسبة النمو	نفقات التجهيز	نسبة النمو
1990	136.5	9.6	88.8	10.7	47.7	7.7
1991	212.1	55.4	153.8	73.2	58.3	22.2
1992	420.1	98.1	276.13	79.5	144	147
1993	746.6	78	291.42	5.5	185.21	28.6

27.4	235.9	13.4	330.4	-24.15	566.3	1994
21.2	285.9	43.4	473.7	34.13	759.6	1995
-39.1	174.01	16.2	550.6	-4.61	724.6	1996
15.9	201.64	16.9	643.6	16.6	845.1	1997
5.09	211.9	3.2	663.9	3.7	876	1998

المصدر:

http://www.ons.dz/img/pdf/ch12-finances_publiques_arabe.pdf

الجدول رقم(03): يوضح تطور الإنفاق الحكومي 1999 إلى 2009

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	الإنفاق الحكومي	نسبة الزيادة	نفقات التسيير	نسبة النمو	نفقات التجهيز	نسبة النمو
1999	961.7	9,8	774.7	16.7	186.9	-11.8
2000	1178.1	22.5	856.1	10.5	321.9	72.2
2001	1321	12.13	963.6	12.6	357.3	11
2002	1550.6	17.38	975.6	1.2	575	60.9
2003	1690.2	9	1122.8	15.08	567.4	-13.8
2004	1891.5	12	1251.1	11.43	640.7	12.9
2005	2052	8.5	1245.1	-0.48	806.9	26
2006	2453	19.5	1437.9	15.5	1015.1	25.8
2007	3108.5	26.7	1673.9	16.4	1434.6	41.3
2008	4191.1	34.8	2217.8	32.5	1973.3	37.6
2009	4246.3	1.69	2300	3.3	1946.3	-0.11

المصدر:

- تقارير بنك الجزائر

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs2016.pdf

الجدول رقم (04): يوضح تطور الإنفاق الحكومي 2010 إلى 2016

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	الإنفاق الحكومي	نسبة الزيادة	نفقات التسيير	نسبة النمو	نفقات التجهيز	نسبة النمو
2010	4466.9	6.28	2659	15.6	1807.9	-7.1
2011	5853.6	29.71	3879.2	46	1974.4	9.2
2012	7169.9	22.49	4782.6	23.2	2275.5	15.3
2013	6092.1	15.03	4131.6	-13.6	1892.6	-16.8
2014	6995.7	14.83	4494.3	9	2501.4	32.2

نظرة تحليلية لتطور الإنفاق الحكومي في الجزائر 1980-2016

21.5	3039.3	2.7	4617	9.44	7656.3	2015
-10.8	2711.9	-0.7	4585.6	-4.7	7297.5	2016

المصدر:

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs2016.pdf